رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي

النشرة الربعية – الربع الرابع 2019م

أهم الملامح: عجز في ميزانية الربع الرابع 2019، نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.3% في 2019

لمحات على ميزانية الربع الرابع 2019

- سجلت المملكة العربية السعودية عجزاً قدره 94.7 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من عام 2019، مقارنة مع عجز يبلغ 124.9 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من عام 2018.
- انخفض إجمالي الإيرادات بنسبة 12% على أساس سنوي إلى 213.5 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من عام 2019 من 242.5 مليار ريال سعودي في نفس الفترة من العام السابق. حيث تراجعت إيرادات القطاع النفطي بنسبة 26% على أساس سنوي إلى 118.6مليار ريال سعودي، في حين إرتفعت إيرادات القطاع غير النفطي بنسبة 14% على أساس سنوي إلى 94.9 مليار ريال سعودي. و شهدت الإيرادات من الضرائب على السلع و الخدمات نموا بنسبة 27% على أساس سنوي إلى 40.2 مليار ريال سعودي.
- انخفض إجمالي النفقات بنسبة 16% على أساس سنوي إلى 308.3 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من عام 2019.
- ارتفع الدين العام إلى 677.9 مليار ريال سعودي بنهاية الربع الرابع من عام 2019 مقارنة بملغ 655.6 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2019.

عجز / فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)

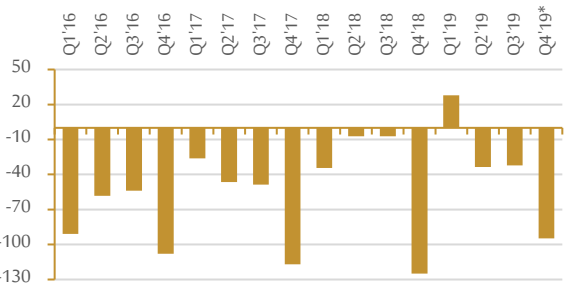

مؤسسة النقد تتجاوز مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي بشأن "المدفوعات الإلكترونية" قبل 2020م

كشفت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، تحقيق معدل عمليات المدفوعات الإلكترونية لقطاع التجزئة - الأفراد (Retail Payments) بنهاية شهر يوليو 2019م نسبة بلغت أكثر من 36 بالمئة من إجمالي كافة عمليات الدفع المتاحة بما فيها النقد في المملكة، متجاوزة بذلك النسبةَ المستهدفةَ ضمن برنامج تطوير القطاع حيث نصت وثيقة البرنامج على استهداف زيادة في حصة المعاملات غير النقدية بنسبة 28 بالمئة بحلول عام 2020م.

وجاء هذا الإنجاز انطلاقاً من استراتيجية مؤسسة النقد لنظم المدفوعات وبرنامج تطوير القطاع المالي الذي يهدف إلى تعزيز الدفع الإلكتروني وتقليل التعامل النقدي للوصول بنسبة المدفوعات الإلكترونية إلى 70 بالمائة من إجمالي عمليات الدفع في المملكة بحلول عام 2030م، وما يترتب على ذلك من آثار إيجابية عديدة، والتي منها توفير تجربة متميزة للعملاء في تسهيل عمليات الدفع، كذلك تخفيض تكاليف التعامل النقدي على الاقتصاد المحلي، وتعزيز الشفافية في التعاملات، إلى جانب الأثر المباشر على كفاءة الاقتصاد الوطني، حيث يمثل تقليل التعاملات النقدية من أهم الأهداف الاستراتيجية التي عكفت على تحقيقها المؤسسة خلال الفترة الماضية عبر إنجاز العديد من المبادرات والمشاريع والاستثمارات في قطاع المدفوعات الرقمية بالتوافق مع مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي.

وأفادت مؤسسة النقد، أنه في إطار أهمية متابعة وقياس أداء استراتيجية نظم المدفوعات؛ فقد أجرت مؤخراً دراسة تفصيلية وشاملة لمراجعة وتطوير مؤشرات قياس نسب عمليات الدفع الإلكتروني من إجمالي عمليات الدفع في المملكة، وشملت وسائل الدفع المستخدمة حالياً في قطاعات الأفراد وفق الممارسات الدولية، إضافة إلى قطاعي مدفوعات الحكومة والأعمال.

نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 (%)*

- نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.3٪ في عام 2019، مقارنة بنمو نسبته 2.4٪ في عام 2018.
- جاء انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض قطاع النفط الذي انخفض بنسبة 3.6٪ ، في حين سجل القطاع غير النفطي نموًا بنسبة 3.3٪ في عام 2019(اعلى معدل منذ عام 2014).
- شكل القطاع غير النفطي نسبة 57.9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 مقارنة بنسبة 56.2٪ في 2018 و 56.3٪ في 2017.
- تشير تقديرات وزارة المالية في بيان الميزانية العامة الصادر للعام المالي 2020 الى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.3٪ في السنة المالية 2020.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي(%)

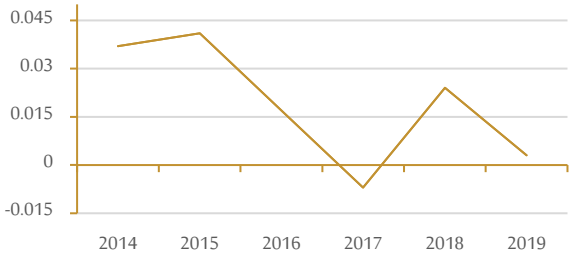

*استناداً إلى البيانات الأولية

مؤشر مديري المشتريات

انخفض مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية إلى 56.9 في ديسمبر 2019 (أدنى قراءة له خلال خمسة أشهر) من 58.3 في نوفمبر 2019 ، متأثرًا بالبطء في الإنتاج والطلبات الجديدة. وتشير قراءة المؤشر فوق 50 إلى حدوث توسع في النشاط ؛ وفي المقابل تشير قراءة المؤشر تحت 50 إلى حدوث انكماش.

مؤشر مديري المشتريات

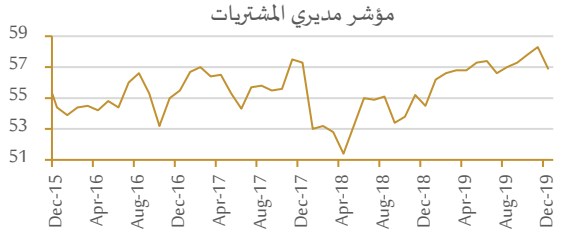

مؤشر أسعار المستهلك

ارتفع مؤشر اسعار المستهلك بنسبة 0.2 ٪ على أساس سنوي في ديسمبر 2019 بعد أن كان في المنطقة السلبية لمدة أحد عشر شهرا متتالية. حيث شهدت اسعار المطاعم والفنادق والتعليم والأغذية والمشروبات زيادة بنسبة 2.6 ٪ و 2.3 ٪ و 2.2 ٪ على التوالي ؛ بينما تراجعت اسعار الإسكان والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 3.7 ٪ في ديسمبر 2019.

مؤشر اسعار المستهلك (على اساس سنوي %)

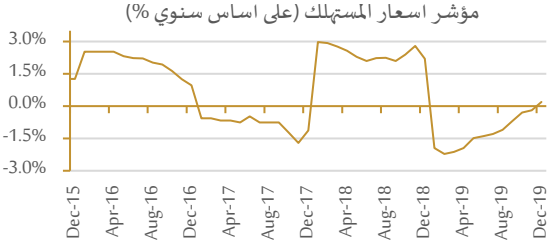

الاقتصاد الكلي والسوق المالية

مراجعة الاقتصاد الكلي

عمليات نقاط البيع

ارتفع إجمالي مبالغ عمليات نقاط البيع بنسبة 25.1% على أساس سنوي إلى 27.9 مليار ريال سعودي في ديسمبر 2019 من 22.3 مليار ريال سعودي في ديسمبر 2018. حيث بلغ اجمالي مبالغ عمليات نقاط البيع 78.9 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من عام ٢٠١٩ (بارتفاع نسبته 28.3٪ على أساس سنوي و 13.2٪ على أساس ربعي).

عمليات نقاط البيع (مليار ريال سعودي)

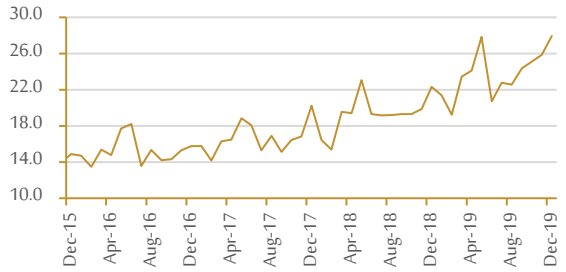

نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 7.1% على أساس سنوي في ديسمبر 2019. وحقق المعروض النقدي (ن 1) نمواً بنسبة 5.5% أساس سنوي، في حين ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بشكل كبير بنسبة 13.2٪ على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 7.3% على أساس سنوي.

نمو عرض النقود و الودائع المصرفية

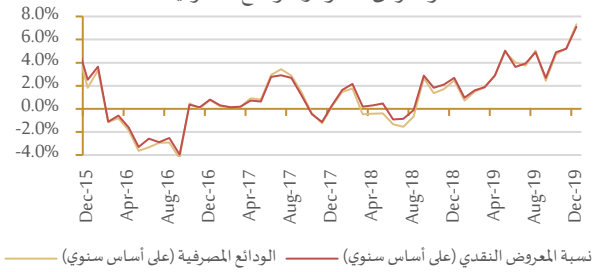

نمو الائتمان المصرفي (%)*

حقق الائتمان المصرفي (للقطاعين العام والخاص) نمواً بنسبة 7.6% في ديسمبر 2019 على أساس سنوي وبنسبة 3.4% على أساس ربعي. وشهد ائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 14.7% على أساس سنوي وبنسبة 10.3% على أساس ربعي. وارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بنسبة 7.3% في ديسمبر على أساس سنوي وارتفع بنسبة 3.2% على أساس ربعي.

نمو الائتمان المصرفي (على أساس سنوي)(القطاع العام مقابل القطاع الخاص)

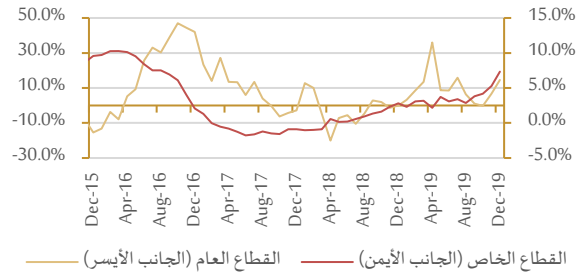

الائتمان المصرفي للقطاع العام لا يشمل السندات الحكومية وشبه الحكومية

القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

استقرت نسبة القروض المتعثرة عند 1.9% في الربع الثالث من عام 2019 (أحدث البيانات المتاحة) مقارنة بالربع الثاني من عام 2019.

(نسبة) القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

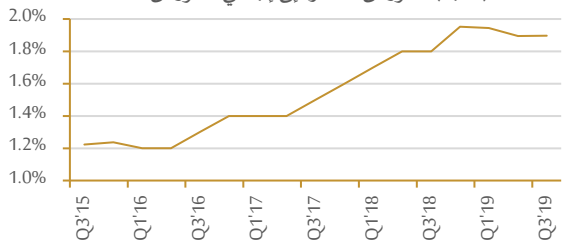

نظرة عامة على الأسواق المالية

مؤشر السوق الرئيسية (تداول)

حقق مؤشر سوق الأسهم السعودية (تداول) أفضل أداءً بين مؤشرات أسهم دول مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2019 حيث ارتفع 6.7% على أساس شهري و 7.2٪ على أساس سنوي. كما ارتفعت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية إلى 9,025 مليار ريال سعودي في ديسمبر 2019 من 1,844 مليار ريال سعودي في نوفمبر 2019 ، بسبب طرح شركة أرامكو السعودية خلال الشهر.

القيمة السوقية للأسهم

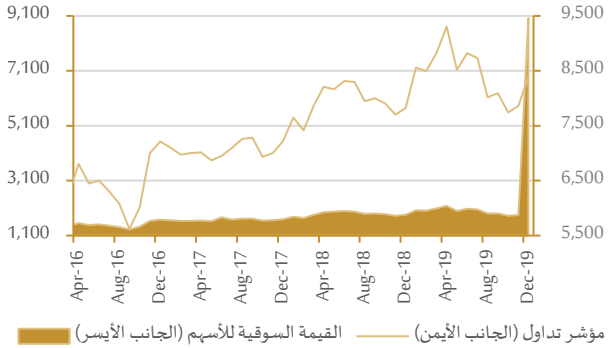

ملكية المستثمرين الأجانب

ارتفعت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب بنهاية شهر ديسمبر 2019 بنسبة 16%، حيث بلغت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب 198 مليار ريال سعودي مقارنة بقيمة 170.6 مليار ريال سعودي في شهر نوفمبر 2019. كما أن نسبة ملكية المستثمرين الأجانب بإستثناء شركة أرامكو السعودية قد إرتفعت من 8.6% في الربع الثالث لعام 2019 إلى 9.3% بنهاية الربع الرابع لنفس العام. وباحتساب شركة أرامكو السعودية تصبح نسبة الملكية 2.2% بسبب إرتفاع القيمة السوقية للأسهم.

ملكية المستثمرين الأجانب (%)

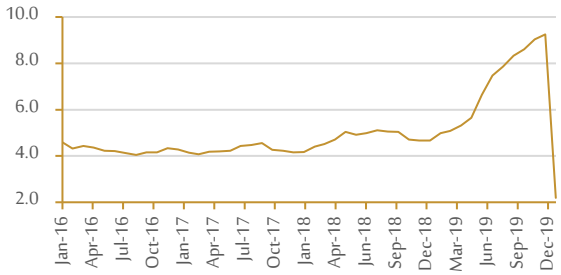

حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

انخفضت حصة المستثمرين المؤسساتيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الرابع من عام 2019 إلى 35,96% في المتوسط على أساس ربعي مقارنة بنسبه 47.8% في الربع الثالث من عام 2019

حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

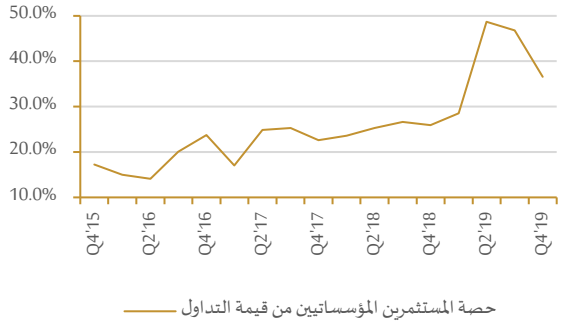

تركيز السوق في أكبر 10 شركات

بلغت نسبة التركز لأكبر عشر شركات في السوق المالية (تداول) بنهاية الربع الرابع 2019م 90.8% متأثرة بإدراج شركة أرامكو السعودية، وباستبعاد الشركة تصبح النسبة 60.3% مقارنة بـ 61.4% بنهاية الربع الثالث 2019.

تركيز السوق في أكبر 10 شركات (%)

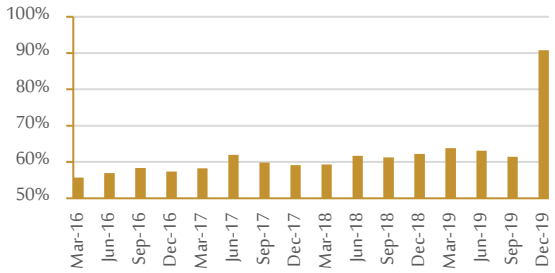

الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

ارتفعت الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي إلى 16.9% في الربع الرابع من عام 2019 مقارنة بنسبة 16.4% في الربع الثالث من عام 2019. وعلى أساس سنوي ارتفعت نسبة الأصول المدارة بنسبة 10%

الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي

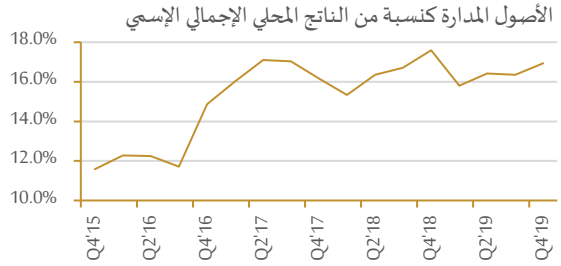

أهم اللمحات عن تطورات القطاع المالي

اعتماد قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة المعدلة

اعتمد مجلس هيئة السوق المالية قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة المعدلة (قواعد الطرح)، والتي بدأ العمل بها من تاريخ 1/1/2020م. ومن بين التعديلات التي جرت على قواعد طرح الأوراق المالية، السماح للشركات الأجنبية بإدراج أسهمها في السوق المحلية، والسماح لجميع فئات المستثمرين الأجانب بالاستثمار بشكل مباشر في أسهم المصدر الأجنبي المدرجة أسهمه في السوق الرئيسية، إضافة الى عدم انطباق قيود الاستثمار المفروضة بموجب نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية على استثمارات المستثمرين الأجانب في الشركات الأجنبية المدرجة في السوق المحلية.

كما استهدفت التعديلات في جانب آخر، زيادة جاذبية السوق الموازية (نمو) للإدراجات واستقطاب فئات جديدة من المستثمرين، وذلك من خلال تعديلات تتعلق بآلية طلب الإدراج في السوق المالية، ومتطلبات الإفصاح عن القوائم المالية الأولية في السوق الموازية. كما تضمنت التعديلات توسيع نطاق الطرح المستثنى بحيث لا يقتصر على المستثمرين ذوي الخبرة. وتأتي هذه التعديلات استمراراً لجهود الهيئة الرامية إلى تنظيم السوق المالية وتطويرها، وتعزيز الثقة بها، وجذب الاستثمارات إليها واستقطابها وتماشيا مع أهداف برنامج تطوير القطاع المالي.

فتح باب التقدم للحصول على تصريح تجربة التقنية المالية للدفعة الثالثة

أعلنت هيئة السوق المالية عن فتح باب التقدم لاستقبال الدفعة الثالثة من طلبات الحصول على تصريح تجربة التقنية المالية ابتداءً من تاريخ 1/12/2019 م حتى تاريخ 30/1/2020 م. وتتطلع الهيئة لاستقبال نماذج جديدة في هذه الدفعة من ضمنها ما يسهل توزيع المنتجات الاستثمارية، و يرفع من كفاءة الخدمات المقدمة للمستثمرين. وسبق أن أعلنت الهيئة فتح باب استقبال الدفعة الأولى من طلبات الحصول على تصريح تجربة التقنية المالية في شهر فبراير من عام 2018 م، وتسلمت مجموعة من الطلبات، وأصدر مجلس هيئة السوق المالية موافقته على إصدار أول تصريحين لتجربة التقنية المالية لتقديم خدمات تمويل الملكية الجماعي، ثم فتحت الهيئة باب استقبال الدفعة الثانية في شهر أكتوبر من عام 2018 م، واستقبلت مجموعة من الطلبات، وأصدر مجلس هيئة السوق المالية الى حينه موافقته على إصدار ستة تصاريح لتقديم خدمات تمويل الملكية الجماعي وخدمات المستشار الآلي.

وتأتي هذه المبادرة بهدف تعزيز ابتكار وتطوير التقنية في السوق المالية، وتوفير إطار تنظيمي داعم للمشاركين لممارسة أعمالهم بكفاءة في ظل التطور السريع في استغلال التقنية المالية المرتبطة بأعمال الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية، وسعياً إلى إيجاد وسائل تمويل واستثمار جديدة لرواد الاعمال والمستثمرين مبنية على استراتيجية الهيئة في تسهيل التمويل وتحفيز الاستثمار التي تعمل تحت مظلة برنامج تطوير القطاع المالي.

مؤسسة النقد تطرح مسودة "نظام المدفوعات وخدماتها في المملكة" لطلب مرئيات العموم

تعلن مؤسسة النقد العربي السعودي عن إطلاق مشروع نظام المدفوعات والخدمات في المملكة ، ودعوة الجمهور والأطراف المهتمة - من أجل تعزيز مبدأ الشفافية والمشاركة - لإبداء ملاحظاتهم وآرائهم حول المشروع. أوضحت مؤسسة النقد العربي السعودي أن المشروع يهدف إلى تطوير إطار تنظيمي للبنية التحتية للمدفوعات لمواكبة التطورات في مجال المدفوعات ورفع مستوى كفاءة ومرونة المعاملات المالية ، وتشجيع الابتكار في الخدمات المالية بما يتوافق مع المعايير الدولية وإلى ضمان استقرار القطاع المالي والمعاملات العادلة. هذا من أجل تحقيق تطلعات رؤية المملكة 2030. كما صرحت مؤسسة النقد العربي السعودي أنها أخذت في الاعتبار عند إعداد مشروع نظام المدفوعات وخدماتها في المملكة أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال

إبرام الأكاديمية المالية اتفاقيات ومذكرات تعاون مع عدد من الجهات

أبرمت الأكاديمية المالية- احدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي- وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، مذكرة تعاون لتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية في الصناعة المالية وإعدادها لسوق العمل. وسيتم ذلك من خلال إقامة برامج تدريبية إلكترونية متخصصة على منصة "دروب" باعتبارها منصة التدريب الإلكترونية الوطنية. كما أبرمت الأكاديمية المالية عقد مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (ايوفي) لاستضافة اختباراتهم المهنية في مراكز الاختبارات التابعة للأكاديمية المالية في كل من الرياض وجدة والدمام وأبها.

علاوةً على ذلك، قامت الأكاديمية المالية بتوقيع اتفاقية شراكة مع الهيئة العامة للأوقاف، ضمن برنامج استدامة وتمكين، وذلك لتمكين القطاع الربحي عن طريق تدريب وتطوير العاملين في قطاع الأوقاف. كما وقعت الأكاديمية المالية وكلية الدراسات العليا والجامعية للأعمال التجارية (IE Business) مذكرة تفاهم لتوفير دورات تدريبية مهنية متطورة وحديثة في مجال المالية والمصرفية وسوق المال والتأمين من خلال محاضريها الدوليين المتخصصين في السوق لزيادة المعرفة المالية وكفاءة المديرين التنفيذيين في المملكة.

محافظ مؤسسة النقد يشكر القيادة بمناسبة الموافقة على تأسيس شركة المدفوعات السعودية

رفع معالي الدكتور أحمد بن عبدالكريم الخليفي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي جزيل الشكر والعرفان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، حفظهما الله، بمناسبة صدور موافقة مجلس الوزراء على طلب مؤسسة النقد إنشاء شركة المدفوعات السعودية.

ويأتي تأسيس شركة المدفوعات وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بإسناد خدمات تهيئة وتشغيل البنية التحتية للمدفوعات إلى شركات وطنية، بهدف الربط بين مزودي خدمات الدفع المحليين والدوليين من البنوك والشركات المرخصة بشبكات ونظم المدفوعات.

تجدر الإشارة إلى أن قطاع المدفوعات بالمملكة شهد تطورات ملحوظة خلال الثلاثين عاماً الماضية، حيث عملت مؤسسة النقد مع القطاع المالي على تطوير نظم المدفوعات الوطنية وفق أحدث المعايير الفنية والمواصفات القياسية العالمية، كما عملت مؤخراً ضمن برنامج تطوير القطاع المالي على عدة مبادرات تهدف إلى تسريع عجلة الابتكار وتطوير القطاع.

إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية

وافقت شركة السوق المالية السعودية (تداول) خلال الربع الرابع من العام 2019م على الطلب المقدم من وزارة المالية لإدراج أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية وفقاً لقواعد الإدراج وذلك بقيمة إجمالية تبلغ (1,783,900,000) ريال. وإدراج أدوات دين حكومية من فئة سبق إدراجها بقيمة إجمالية تبلغ (11,994,561,000) ريال.

مؤسسة النقد تعقد ورشة عن "تسهيل تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية"

نظمت مؤسسة النقد العربي السعودي بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، ورشة عمل تدريبية بعنوان (تيسير تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية). تهدف الورشة إلى مناقشة معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية المتعلقة بالقطاع المصرفي مثل معيار متطلبات كفاية رأس المال وإدارة المخاطر، ومبادئ الرقابة المصرفية الإسلامية الأساسية المتعلقة بحسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، تم مراجعة المبادئ التوجيهية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية فيما يتعلق بحسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية وآلية تعزيز وحماية حقوق الحسابات. كما تهدف ورشة العمل على تعزيز فهم المشاركين لمعايير وضوابط المصرفية الإسلامية وتبادل الخبرات بين البنوك المركزية الخليجية والعربية المشاركة في تنفيذ معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية. يأتي ذلك كجزء من سلسلة من ورش العمل التي ترعاها مؤسسة النقد العربي السعودي بهدف بناء الكفاءات في التمويل الإسلامي محليًا ودوليًا وتعزيز مكانة المملكة الرائدة في هذا المجال، حيث تشكل المملكة العربية السعودية قرابة 20.2% من الأصول في مجال المصرفية الإسلامية عالمياً.

مؤسسة النقد تطرح مسودة "القواعد المنظمة لتقديم خدمات المدفوعات في المملكة" وتطلب إبداء مرئيات حولها

تعلن مؤسسة النقد العربي السعودي عن طرحَ مشروع (مسودة) القواعد المنظمة لتقديم خدمات المدفوعات في المملكة و يأتي ضمن جهودها في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي في تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص بفتح الخدمات المالية أمام الجهات الفاعلة غير المصرفية (مقدمي خدمات المدفوعات والتقنيات المالية) مما يدعم تنمية الاقتصاد الوطني. كما يهدف إلى دعم تحقيق أهداف "ساما" الاستراتيجية في تعزيز الشمول المالي والاعتماد على التقنية في مجال المدفوعات للحد من التعامل بالنقد، وكذلك تنظيم قطاع المدفوعات والتعامل مع التطورات فيه وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. وبينت "ساما"، أنه روعي عند إعداد مشروع مسودة القواعد المنظمة لتقديم خدمات المدفوعات في المملكة؛ عمل الدراسات وإجراء مقارنات مماثلة مع بعض الدول ضمن مجموعة العشرين، إضافة إلى عقد ورش العمل والاجتماعات والمناقشات بالتعاون مع المكاتب الاستشارية المختصة ومشاركة الأعضاء والجهات ذات العلاقة بما في ذلك مقدمو خدمات المدفوعات العالمية

تنظيم المؤسسة بالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لمؤتمر البنوك السعودية والإماراتية الأول لمناقشة تحديات وفرص القطاع المصرفي وذلك ضمن مبادرات مجلس التنسيق السعودي الإماراتي

في 24 نوفمبر 2019 ، تم إطلاق أول مؤتمر مشترك لمسؤولي البنوك في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. نظمته مؤسسة النقد العربي السعودي بالتعاون مع البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في الرياض.

وأشار معالي الخليفي إلى أن المؤتمر يمثل فرصة لمسؤولي البنوك في البلدين لمناقشة وتحديد التحديات والفرص الرئيسية في المجالات التي أصبحت ذات أهمية عالية على المستوى الدولي والتي لها تأثير على القطاع المصرفي. تتمثل رؤية مجلس التنسيق السعودي الإماراتي في إنشاء نموذج استثنائي للتكامل والتعاون بين الدول على الصعيدين الإقليمي والعربي من خلال تنفيذ مشاريع استراتيجية مشتركة بين البلدين. أحد أهم الأهداف التي تسعى مؤسسة النقد العربي السعودي لتحقيقها في إطار برنامج تطوير القطاع المالي؛ هو تقليل الاعتماد على التداول النقدي، من خلال التطوير المستمر للبنية التحتية لأنظمة الدفع الوطنية من أجل تسهيل الانتقال إلى بيئة رقمية للمدفوعات ، والتي تهدف لتشجيع مجتمع غير نقدي.

مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

مؤشرات البرنامج	خط الأساس	الوضع الحالي	التزامات 2020
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)	%16	%36	%28
عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي (%)	%74	-	%80
عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية	-	4	3
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)	%2	%5.7	%5
نسبة تغطية أنواع التأمين (%)	(الصحي)%38 (المركبات)%45	- -	(الصحي)%45 (المركبات)%75
الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%12	%16.94	>=%22
نسبة التركز في السوق لأكبر 10 شركات بحسب القيمة السوقية (%)*	%57	%60.32	%55
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	%18	%35.96	>=%20
نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)*	%4	%9.35	>=%15
عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%)	%34	%40.68	>=%40
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)	-	%89	%10
الحد الأدنى لقيمة الأسهم الحرة كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)*	%46	%55	>=%45
إجمالي المدخرات المحققة في منتجات الادخار، مليار ريال سعودي	315	-	400
نسبة مدخرات الأسر على أساس منتظم (%)	%19	-	%29
نسبة الحسابات التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكترونية (%)	-	%2	%10

* بإستثناء شركة أرامكو

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية، التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. وسيحقق البرنامج اهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية، التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، وبلومبرغ، ورويترز ايكون.

*تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقا للممارسات الدولية و دليل ا لاحصاءات النقدية و المالية في النشرة الإحصائية الشهرية لمؤسسة النقد

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. للاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP

برنامج تطوير
القطاع المالي

رؤية VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA